الايطاليين كانوا متفهمين، تماماً، ان السفينة ليست مستهدفة وان الركاب غير مستهدفين ايضاً وان الفلسطينيين ليسوا ارهابيين ولا قتلة وانما مناضلون. واشار إلى ان الحكومة الايطالية لم تخضع للابتزاز الأميركي ورفضت، بشكل قاطع، تسليم الخاطفين الاربعة من اجل محاكمتهم في الولايات المتحدة (**اليوم السابع**، ٢١/١٠/١٩٨٥).

وفي تطور لاحق آخر، كشف ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «الشرق الأوسط»، عن مفاجأة مثيرة حول قضية اختطاف السفينة الايطالية. قال انه امر بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بعد ان تجمعت لديه ادلة ووثائق تشير إلى حجم المؤامرة المرسومة لتصفية م.ت.ف. وانه على الرغم من التأكيدات التي تلقاها بأن عملية الاختطاف لم تكن موجهة إلى السفينة الايطالية، وإلا أن الخاطفين كانوا على اتصال مع أحدى الدول المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانوا يتلقون منها التعليمات، وان هذه الادلة الثبوتية موجودة لدى م.ت.ف. ولدى دولة عربية اخرى». وقال عرفات انه «بعد انتهاء لجنة تقصّي الحقائق من اعمالها... سنكشف المؤامرة التي ارادت ان تغطي على الجريمة الارهابية والقرصنة المفضوحة التي قامت بها اسرائيل، بمشاركة الولايات المتحدة، في قصفها وتدميرها مكاتب م.ت.ف. في تونس» (**الشرق الأوسط**، ٢١/١٠/١٩٨٥).

وفي تصريح آخر له صلة بما كشف عنه عرفات، قال فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف.، انه «لم يثبت الادعاء المزعوم بوجود رصاصتين في رأس جثة [الرجل] المقعد الأميركي الذي قيل ان محتجزي السفينة الايطالية قد قتلوه. وقد تم التأكد من هذه المسألة، بعد أن قامت - مع الأسف - دولة عربية، بامتثال الجثة من البحر وقالت انها جثة الأميركي» (**المصدر نفسه**، ١١/١١/١٩٨٥).

الغاء لقاء لندن

وفي اثناء تفاعل قضيتي اختطاف السفينة الايطالية واختطاف الطائرة المصرية، اعلنت وزارة الخارجية البريطانية، بشكل مفاجئ، انه تقرر الغاء الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في لندن بين وزير الخارجية البريطاني، جفري هاو، ووفد فلسطيني - اردني يضم محمد طلحم وايليا خوري، عضوي اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وأوضح هاو ان ذلك يعود إلى رفض طلحم التوقيع على وثيقة تتضمن تعهداً بالتخلي عن العنف (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٤/١٠/١٩٨٥). وفي مقابلة مع اذاعة لندن، أعلن طلحم انه طلب «ادخال تغييرات على نص البيان الذي كان من المقرر ان يصدر عقب اللقاء». وأوضح «ان النص الذي قدمته وزارة الخارجية البريطانية يتضمن اشارة إلى حدود دولة اسرائيل، وهو ما لا يطابق الاتفاقيات الفلسطينية - الأردنية ولا عبارات الدعوة التي وجهتها رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر للوفد، في اثناء زيارتها لعمان في سبتمبر (أيلول) الماضي». وأوضح، أيضاً، أنه اتصل مع عرفات الذي «وافق على موقفه» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٨٥).

وحول قرار وزير الخارجية البريطاني عدم الاجتماع مع الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك، اصدرت م.ت.ف. بياناً (نصه في «وثائق» هذا العدد) اعلنت فيه أن ما عرض من صيغة في البيان المقترح من الجانب البريطاني لا يتطابق مع نص تصريح رئيسة وزراء بريطانيا الذي أدلت به في مدينة العقبة الاردنية بتاريخ ٢٠ سبتمبر (أيلول)، ولا يتفق مع نص الاتفاق الفلسطيني - الأردني. وأكد بيان المنظمة «ان موقف الجانب الفلسطيني ينطلق من الثوابت الملتزم بها، وان هدف الالغاء [هو] شرح جوانب الاتفاق الفلسطيني - الاردني المشترك، وآفاق التحرك السياسي على الساحة الدولية من اجل التوصل إلى سلام عادل ودائم يضمن الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني» (**وفا**، ١٥/١٠/١٩٨٥).

وأوضح مصدر رسمي فلسطيني أن «رفض توقيع الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك على الصيغة التي عرضتها بريطانيا تم بناء على قرار اتخذته م.ت.ف. على أعلى المستويات» (**الاذاعة العراقية**، بغداد، ١٦/١٠/١٩٨٥). واعتبر